

CDIP/3/INF/2/STUDY/III/INF/1

الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 6 يونيو 2010

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة السادسة

جنيف، من 22 إلى 26 نوفمبر 2010

ملخص لورقة الدراسة بشأن التوصية رقم 8

من إعداد أمانة المنظمة العالمية للملكية الفكرية

أولاً: مقدمة

1. وافقت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها الثانية المنعقدة في يوليو 2008 على الوثيقة CDIP/2/INF/3 عن "مواصفات دراسة بشأن التوصية رقم 8" التي تحدد نطاق هذه الورقة، وتركز، على وجه الخصوص، على ما يلي: تحليل الاحتياجات؛ واستعراض قواعد بيانات البراءات المتخصصة؛ واستعراض قواعد البيانات المتخصصة بشأن مراجع البراءات خلاف سنداتها؛ وتحليل القيمة المضافة إلى قواعد البيانات التجارية مقارنة بقواعد البيانات المجانية؛ وغير ذلك من القضايا والتوصيات المحتملة.
2. ووافقت اللجنة في دورتها الثالثة المنعقدة في أبريل 2009 على مشروع تنفيذ التوصية رقم 8 وتمويله، بما في ذلك صياغة هذه الورقة الدراسية.

ثانياً: تحليل الاحتياجات واستعراض قواعد البيانات المتخصصة

3. ترمي هذه الورقة إلى إعطاء نبذة عامة عن الخدمات المقدمة على الإنترنت التي تتيح إمكانية البحث عن بيانات البراءات ومراجع البراءات خلاف سنداتها والنفاذ إليها. ونظراً لأن عدد خدمات قواعد بيانات البراءات ومراجع البراءات خلاف سنداتها التي تقدمها جهات مختلفة كبير وأخذ في الزيادة، فيتعذر بكل بساطة استعراض الخدمات الراهنة استعراضاً شاملاً. وعليه، تستعرض هذه الورقة مجموعة مختارة من خدمات قواعد البيانات التجارية وغير التجارية التي تمثل المجموعة الأعم من الخدمات الحالية، وذلك لبيان أنواع السمات وتوليقاتها المتاحة في تلك الخدمات.
4. وسعيًا إلى تقييم احتياجات مكاتب الملكية الفكرية في الدول الأعضاء وأصحاب المصالح فيها، فيما يتعلق بخدمات قواعد بيانات البراءات ومراجع البراءات خلاف سنداتها، أرسلت الويبو في أغسطس 2009 مذكرة تحمل الرقم C.N 3024 إلى المكاتب المذكورة تحتوي على استبيان لتحليل الاحتياجات الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالبراءات. وساهمت نتائج هذا الاستبيان، التي رد بها 72 مكتباً من مكاتب الملكية الفكرية، في رسم صورة للوضع الراهن للأنشطة المتعلقة بالبراءات واحتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، لاختيار قواعد بيانات البراءات ومراجع البراءات خلاف سنداتها التجارية وغير التجارية التي ستخضع للاستعراض في هذه الورقة، ولتقديم توصيات بشأن تيسير نفاذ تلك البلدان إلى معلومات البراءات ومراجع البراءات خلاف سنداتها لتعزيز مستوى الابتكار والتنمية فيها.
5. ويشجع تصميم خدمات قواعد البيانات المتعلقة بالبراءات لتتيح أنواعاً مختلفة من البحوث عن البراءات، وفقاً لاحتياجات المستخدمين المعينة، بما في ذلك الجدة أو النشاط الابتكاري (عدم البدهاة) وصحة البراءات والتعدي عليها وحرية العمل أو إجراءات التخليص والبحث في حالة التقنية الصناعية. وتختلف خدمات قواعد البيانات من حيث التغطية الجغرافية والتاريخية، ومن حيث أنواع الوثائق المتاحة فيها (فتكون إما طلبات براءات أو براءات ممنوحة أو نماذج منفعة)، كما تختلف عناصر تلك الوثائق التي يمكن النفاذ إليها والبحث عنها (فتكون إما سندات أو ملخصات أو دعاوى أو عناصر أخرى)، ناهيك عن أن العديد من قواعد البيانات يقدم أدوات مختلفة لتيسير العثور على نتائج البحوث المنشودة وعرضها وتحليلها.
6. وفيما يتعلق بشمولية احتياجات المستخدمين وتحسين تقييمها، تعطي هذه الورقة نبذة عن جميع قواعد بيانات البراءات المتاحة للعامة لكنها تستثني قواعد البيانات المتاحة فقط للاستخدام الداخلي في مكاتب الملكية الفكرية. وتفرق هذه الورقة بين ثلاثة أنواع من قواعد بيانات البراءات، وهي قواعد بيانات القطاع العام (أي تلك التي تتيحها مكاتب البراءات الوطنية والإقليمية) وقواعد بيانات القطاع الخاص المجانية وقواعد بيانات القطاع الخاص المتاحة برسوم. واختيرت قواعد بيانات القطاع العام من بين تلك التي تتيحها المكاتب التي تضطلع بأكثر نشاط في منح البراءات، إذ يُتوقع أن تمثل تلك القواعد أكبر مجموعات من البراءات. واختيرت قواعد بيانات القطاع الخاص من بين مجموعة من أشهر قواعد البراءات التي يشجع استخدامها، كما تبين ذلك الردود على المذكرة رقم C.N 3024 على سبيل المثال.
7. وتعتبر بعض مجالات التكنولوجيا وحيمة بشكل خاص لأنشطة البحث والتطوير في البلدان النامية، ولا سيما في مجال المستحضرات الصيدلانية والكيمياء العضوية، كما تبين ذلك أنشطة إيداع طلبات البراءات في تلك البلدان. وعليه، أولي اهتمام كبير أثناء اختيار خدمات قواعد البيانات التي ستستعرض الخدمات التي تحتوي على أدوات معدة بمراعاة مجالات التكنولوجيا المذكورة.

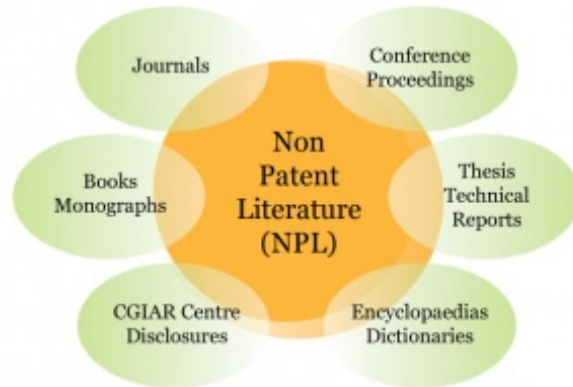
8. وتستعرض هذه الورقة قواعد البيانات التالية على وجه التحديد:

خدمات قواعد بيانات القطاع الخاص التي تقدمها الويبو والمكاتب الوطنية والإقليمية¹	
< http://www.wipo.int/patentscope/search/en > (قاعدة بيانات في معاهدة التعاون بشأن البراءات + قاعدة بيانات وطنية)	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
< http://www.ipaustralia.gov.au/patents/search_index.htm >	أستراليا
< http://patents1.ic.gc.ca >	كندا
< http://www.sipo.gov.cn/sipo2008/zljs > (بالصينية) < http://218.240.13.210/sipo_EN > (بالإنكليزية)	الصين
< http://depatisnet.dpma.de/DepatisNet >	ألمانيا
< http://www.ipo.gov.uk/types/patent/p-os/p-find.htm >	المملكة المتحدة
< http://ipsearch.ipd.gov.hk/patent >	هونغ كونغ، المنطقة الإدارية الخاصة
< http://www.patentoffice.nic.in/PatentSearch/ipirs_index.htm >	الهند
< http://www.ilpatsearch.justice.gov.il > (بالعبرية) < http://www.ilpatsearch.justice.gov.il/UI > (بالإنكليزية)	إسرائيل
< http://www.ipdl.inpit.go.jp > (باليابانية) < http://www.ipdl.inpit.go.jp/homepg_e.ipdl > (بالإنكليزية)	اليابان
< http://patent2.kipris.or.kr/pat > (بالكورية) < http://patent2.kipris.or.kr/pateng > (بالإنكليزية)	جمهورية كوريا
< http://www.iponz.govt.nz/cms/banner_template/IPPATENT >	نيوزيلندا
< http://patft.uspto.gov >	الولايات المتحدة الأمريكية
< http://www.eapatis.com > (بالروسية) < http://www.eapatis.com/ensearch > (بالإنكليزية)	المكتب الأوروبي للبراءات
< http://www.espacenet.com/access >	المكتب الأوروبي للبراءات
خدمات قواعد بيانات القطاع الخاص المجانية	
< http://www.google.com/patents >	قاعدة بيانات Google Patents (Google)
< http://www.patentlens.net >	قاعدة بيانات PatentLens (Cambia)
خدمات قواعد بيانات القطاع الخاص المتاحة برسوم	
< http://www.orbit.com >	قاعدة بيانات Orbit.com (Questel)
< http://www.patbase.com (PatBase)> < http://www.patbaseexpress.com (PatBaseXpress)>	قاعدة بيانات PatBase/PatBaseXpress (Minesoft)
< http://www.stn-international.de >	قاعدة بيانات STN (CAS/FIZ Karlsruhe)
< http://www.thomsoninnovation.com >	قاعدة بيانات Thomson Innovation (Thomson Reuters)
< http://www.lexisnexis.com/totalpatent >	قاعدة بيانات Total Patent (LexisNexis)
< http://www.wipsglobal.com >	قاعدة بيانات WIPS Global (WIPS)

¹ للاطلاع على مزيد من قواعد البيانات التي تتيحها المكاتب الوطنية والإقليمية، انظر الموقع التالي: <http://www.wipo.int/patentscope/en/search/national_databases.html>.

9. وتتضمن أبسط سمات خدمات قواعد بيانات البراءات تغطية البيانات وأدوات ووظائف البحث. وهذه السمات أساسية في تحديد أنسب قاعدة للقيام بمهمة معينة، ويمكن لهذه السمات أن تختلف اختلافاً كبيراً من خدمة لأخرى. وترد نبذة عن السمات الرئيسية في كل خدمة من خدمات قواعد البيانات، مبيّنة نقاط القوة والضعف المحددة في كل منها.
10. وتتضمن مراجع البراءات خلاف سنداتها، على النحو الذي ينم عنه هذا المصطلح، أية وثائق ليست براءات. ويشير هذا المصطلح في سياق نظام البراءات الدولي عموماً إلى الأدبيات العلمية والتقنية وهو عنصر هام من عناصر حالة التقنية الصناعية السابقة المستخدمة في تحديد جودة أي اختراع. وقد اكتشف مكتب البراءات الأوروبي أن 15 في المائة في المتوسط من الاقتباسات الواردة في تقارير البحث مستقاة من مراجع البراءات خلاف سنداتها، في حين أن 3 في المائة من تقارير البحث تحتوي على اقتباسات من تلك المراجع دون غيرها. وفي بعض مجالات التكنولوجيا، تشمل تلك المراجع، في الواقع، جزءاً من حالة التقنية الصناعية السابقة أكبر مما تشمله وثائق البراءات. ففي الكيمياء البيولوجية على سبيل المثال، اكتشف المكتب المذكور أن ما يزيد على 60 في المائة من اقتباسات الفاحصين مستقاة من مصادر في تلك المراجع.
11. وتشمل مراجع البراءات خلاف سنداتها طائفة كبيرة من المنشورات المختلفة التي ترد أمثلة قليلة عليها في الشكل 1.

الشكل 1. مراجع البراءات خلاف سنداتها



المصدر: المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، "منشورات مركز المجموعة بوصفها حالة تقنية صناعية سابقة"

<<http://www.cas-ip.org/projects/cgiar-centre-publications-as-prior-art/>>

المجلات	مراجع البراءات خلاف سنداتها	محاضر المؤتمرات
الكتب		الأبحاث
والدراسات		والتقارير التقنية
الوثائق المكشوف عنها في مركز المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية		الموسوعات والقواميس

12. وأصبح من الأسير بكثير النفاذ إلى مراجع البراءات خلاف سنداتها، شأنها في ذلك شأن وثائق البراءات والكتب والمجلات ومحاضر المؤتمرات وسائر أنواع المنشورات التي تشكل تلك المراجع، ويعزى ذلك إلى تزايد توفرها في شكل إلكتروني على الإنترنت. غير أن العثور على حالة التقنية الصناعية السابقة في المراجع المذكورة والنفاذ إليها لا يزال يطرح تحدياً نتيجة لتنوع القنوات التي تصدر تلك المنشورات العلمية والتقنية وتوزعها. وقد ظهرت في الواقع مصادر جديدة جداً لحالة التقنية الصناعية السابقة في مراجع البراءات خلاف سنداتها ومنها صفحات الإنترنت والمدونات الإلكترونية، مستفيدة من الإنترنت كوسيلة للنشر.

13. وفي خضم تلك المصادر المتعددة لمراجع البراءات خلاف سنداتنا، تفتقر الوثائق كذلك إلى درجة كبيرة من الاتساق الموجود في بنية ووثائق البراءات، مما يفاقم التحدي المطروح في البحث عن الأدبيات العملية والتقنية.
14. فضلاً عن ذلك، ظهر توجه نحو النفاذ المجاني والمفتوح إلى المنشورات العلمية والتقنية، وعلى الرغم من ذلك لا يمكن النفاذ إلى أغلب منشورات مراجع البراءات خلاف سنداتنا سوى بتسديد رسوم. وبغض النظر إذاً عن إمكانية النفاذ إلى وثائق المراجع المذكورة، يتعين على المنظمات والأفراد المشاركين في عملية استصدار البراءات، من مخترعين ومودعين إلى فاحصي براءات، أن يكونوا انتقائيين في استخدامهم لمراجع البراءات خلاف سنداتنا كمصدر للمعلومات. وللتصدي لتلك المسألة التي تؤثر تأثيراً غير متناسب في مكاتب البراءات، وفرادى المخترعين والجامعات والشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، دشنت المنظمة العالمية للملكية الفكرية بالتعاون مع العديد من الناشرين الرئيسيين في المجالين العلمي والتقني، برنامج النفاذ إلى الأبحاث من أجل التنمية والابتكار. وقد صم هذا البرنامج الذي يناقش بالتفصيل في هذه الورقة لبيسر نفاذ مكاتب البراءات والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث إلى المجالات العلمية في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً.
15. ولإعطاء نبذة عن أنواع المحتوى والسمات المتاحة في مختلف خدمات البحث في مراجع البراءات خلاف سنداتنا والنفاذ إليها، تستعرض هذه الورقة مجموعة مختارة من خدمات البحث وقواعد بيانات المجالات على الإنترنت. وتتضمن الخدمات الموجزة في هذه الورقة بعضاً من أكثر خدمات البحث وقواعد بيانات المجالات شيوعاً، كما تبين ذلك المذكرة C.N 3024. بيد أن الغرض من ذلك ليس تقديم قائمة مرجعية بخدمات مراجع البراءات خلاف سنداتنا، بل توضيح السمات الشائعة بين مختلف الخدمات. وتبين هذه الوثيقة كذلك سمات مجموعات المحتويات المختارة التي يمكن البحث فيها أو النفاذ إليها من خلال عدد من الخدمات المستعرضة في هذه الوثيقة مثل مجموعة المحتويات MEDLINE.
16. وعلى الرغم من التداخل بين السمات المتاحة في خدمات البحث وقواعد بيانات المجالات، تفرق هذه الورقة بين هذين النوعين من الخدمات لأغراض الوضوح والمقارنة. فقواعد بيانات المجالات (التي قد تحتوي كذلك على أنواع أخرى من المنشورات مثل الكتب أو محاضر المؤتمرات) تفتقر إلى سمات البحث والتحليل المتطورة المتاحة في خدمات البحث، في حين أن خدمات البحث لا تتيح غالباً إمكانية النفاذ إلى الصيغة الكاملة من الوثائق التي يعثر عليها من خلال عمليات البحث، وذلك بخلاف قواعد بيانات المجالات.

خدمات البحث (المجانبة)	
<http://scholar.google.com>	خدمة Google Scholar
<http://www.scirus.com>	خدمة Scirus
<http://www.ncbi.nlm.nih.gov/Entrez>	خدمة Entrez
<http://pubchem.ncbi.nlm.nih.gov>	خدمة PubChem
<http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed>	خدمة PubMed
<http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc>	خدمة PubMed Central
خدمات البحث (التجارية)	
<http://www.dialog.com>	خدمة Dialog
<http://www.scopus.com>	خدمة Scopus
<http://www.stn-international.de>	خدمة STN
<http://www.thomsoninnovation.com>	خدمة Thomson Innovation
قواعد بيانات المجالات (المجانبة)	
<http://www.doaj.org>	قاعدة Directory of Open Access Journals
<http://www.scielo.org>	قاعدة SciELO
قواعد بيانات المجالات (التجارية)	
<http://pubs.acs.org>	قاعدة American Chemical Society
<http://ieeexplore.ieee.org>	قاعدة IEEE Xplore
<http://www.sciencedirect.com>	قاعدة ScienceDirect
<http://www.springerlink.com>	قاعدة SpringerLink
<http://www.interscience.wiley.com>	قاعدة Wiley InterScience

ثانياً: مقارنة بين قواعد البيانات المجانية والتجارية

(1) معلومات عامة

17. لا يمكن القيام سوى بأعم المقارنات للاختلافات بين قواعد البيانات المجانية والتجارية بالإشارة خاصة إلى تغطية هذين "النوعين" من قواعد البيانات وأدواتها واستخدامهما العام.
18. ولا تزال قواعد البيانات المجانية عموماً، وأغلبها هي قواعد بيانات القطاع العام، تتطور من النشر الإلكتروني البسيط للمجلات الخاصة بالبراءات التي تحتوي على البيانات الأساسية و"الخام" (البيانات المستخرجة من طلب ما عند إيداعه) إلى نشر البيانات الكاملة الواردة في طلب مودع إلكترونياً في شكل يحتوي على نصوص يمكن البحث فيها آلياً. وكان الغرض الرئيسي من تصميم تلك القواعد هو الوفاء بالشرط القانوني للكشف للجمهور عن محتوى طلب براءة، وليس تلبية احتياجات قطاع الصناعة والمودعين المحتملين خصيصاً فيما يتعلق بالبحث عن حالة تقنية صناعية سابقة معروفة، وضمان حرية العمل. وعلى النقيض، ينتظر من قواعد بيانات البراءات التجارية أن تلبى تلك الاحتياجات فيما يتعلق بالبحث عن حالة التقنية الصناعية السابقة وأن تضمن حرية العمل. وبالتالي، فإن تلك القواعد تقدم بيانات مضافة القيمة ومراجعة ومصححة حسب الاقتضاء، لتعزيز جودة البيانات الخام ولتعزيز وضع أدوات بحث وتحليل أكثر تطوراً لتحسين دقة (تقليل "الضوضاء") و"استرجاع" تلك القواعد (زيادة حصيلة الوثائق المنشودة). ولا يخفى على أحد أن قواعد البيانات التجارية قادرة على المنافسة، وعليها أن تقدم محتويات ووظائف مضافة القيمة أكثر من "منافساتها" المجانية لكي تبقى موجودة وقادرة على المنافسة.

(2) التغطية

19. لا توجد اختلافات في تغطية محتوى معلومات البراءات بين قواعد بيانات البراءات المجانية والتجارية. غير أن مقدمي خدمات قواعد البيانات التجارية يراجعون، كما ذكر آنفاً، جودة البيانات، سواءً البيانات البيبليوغرافية أو الملخصات أو ما إلى ذلك، ومن الواضح أنها قواعد بيانات ذات قيمة مضافة مقارنة بقواعد البيانات المجانية فيما يتعلق بالجودة المرجحة للبحث عن حالة التقنية الصناعية السابقة. ولا تسحب قواعد البيانات التجارية على جميع قواعد بيانات القطاع العام، على الرغم من أن نطاق تغطيتها الجغرافية قد وسَّع مؤخراً، ولعل السبب في ذلك هو أن عدداً من البلدان (خاصة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً) لم ترقن بيانات الطلبات الوطنية للبراءات بالكامل لتتيحها في شكل إلكتروني، وأن أغلب الطلبات المودعة لدى تلك البلدان هي طلبات مودعة لدى بلدان الإيداع الثانية ومشمولة في قواعد بيانات الطلبات المودعة لدى بلدان الإيداع الأولى.
20. ويختلف وضع مراجع البراءات خلاف سنداها. فقواعد بيانات المجلات المفتوحة موجودة ولكنها غير شائعة كقواعد البيانات التجارية. ولئن سمحت تلك القواعد التجارية بإجراء بحث مجاني، فإنها لا تكفل النفاذ المجاني سوى إلى السندات والملخصات، أما النفاذ إلى محتوى المقال بأكمله فلا يتاح سوى بسداد رسوم.

(3) الأدوات

21. تعد إتاحة البيانات من مجموعات مختلفة مجرد الخطوة الأولى في إجراء بحث دقيق عن البراءات. وتقدم المساعدة للباحثين عن البراءات في العثور على البيانات المنشودة عن طريق استخدام محركات البحث التي تعمل بأدوات متطورة للبحث والتحليل. ولا توفر أية خدمة قواعد بيانات في القطاع العام، على سبيل المثال، مرافق تسمح بالقيام ببحث معمق عن عنصر كيميائي جديد باستخدام معادلة كيميائية أو تسمح بالقيام ببحث عن قوائم مماثلة لسلسلة أحماض أمينية عن طريق التحليل الإحصائي. لكن توجد قواعد بيانات تجارية متخصصة لتلك الأغراض. ولا يخفى على أحد أن هذه الأدوات يزيد توفرها وكفاءتها في خدمات البحث في قواعد البيانات التجارية عن خدمات البحث في قواعد البيانات المجانية.

22. فضلاً عن ذلك، ينبغي التفرقة بين أدوات البحث والتحليل، نظراً لأن غالبية الأدوات المتطورة تتعلق بالتحليل، وهي ليست دائماً مفيدة أو ضرورية للمنتفعين بخدمات مكاتب الملكية الفكرية. وعليه، فإن مكاتب الملكية الفكرية التي لا تضطلع بالفحص الموضوعي الكامل، قد لا تهتم بالضرورة بأكثر أدوات التحليل تطوراً وقد تكتفي باستخدام تلك الأدوات التي لا تفتأ تتاح في خدمات البحث المجانية في قواعد البيانات.

ثالثاً: القضايا والتوصيات

(1) اختيار قاعدة البيانات

23. تحتوي هذه الورقة على نبذة عن أكثر قواعد البيانات تمثيلاً التي تشمل قواعد بيانات البراءات في القطاع العام والخدمات التجارية للبراءات ومراجع البراءات خلاف سنداها المتاحة على الإنترنت، وذلك لتحقيق أحد الأهداف الرئيسية لهذه الورقة، وهو إعطاء مؤشر مبدئي لمكاتب الملكية الفكرية في الدول الأعضاء وللمستخدمين عموماً عن قواعد البيانات التي قد تكون مفيدة لهم في القيام بأبحاث معينة في مجال التكنولوجيا، سواء كانت هذه الأبحاث هي أبحاث في حالة التقنية الصناعية (لإعطاء نبذة عامة عن مجال تكنولوجيا معين) أو أبحاث عن الحماية بموجب براءة (فيما يتعلق بإمكانية منح البراءة لطلب مودع) أو أبحاث عن التعدي على البراءات (للتثبت من الحق في استخدام البراءات التي قد لا تزال سارية أو الحرية في العمل بها) أو أبحاث عن صحة البراءات (استجابة إلى منح براءة معينة وبهدف الاعتراض عليها).

24. وعلاوة على ذلك يقدم تحليل احتياجات البلدان النامية في هذه الورقة لمكاتب الملكية الفكرية مؤشراً أولياً عن تحديد قواعد البيانات التي قد تفي باحتياجاتها المعينة في مجال البحث، مثل البحث في مجالات تقنية معينة.

25. ونظراً لإتاحة خيار كبير بين قواعد البيانات، فمن الضروري لمكاتب الملكية الفكرية وللمستخدمين تحديد قواعد البيانات الوجيهة والمهمة بالنسبة إليهم، كما أن من الضروري في نهاية المطاف تحديد استراتيجيات للبحث باستخدام الكلمات الرئيسية وأدوات البحث، مثل تصنيف البراءات والمحركات التي تعمل بالمنطق البولياني وما إلى ذلك.

26. وتعتزم هذه الورقة كذلك تكوين مجموعات من البلدان لتصنيف البلدان وفقاً لاحتياجاتها والوسائل المتاحة لديها، وبالتالي تستهدف مساعدتها على النفاذ إلى قواعد البيانات التقنية من خلال برامج راسخة مثل برنامج "النفاذ إلى الأبحاث من أجل التنمية والابتكار" الذي وضعته الويبو، ومن خلال برامج جديدة محتملة للنفاذ إلى قواعد بيانات البراءات التجارية المتخصصة، مما قد يدفع البلدان في مجموعة معينة إلى الاهتمام بشكل أكبر على الأرجح بوضع قواعد بيانات مشابهة تقوم على التكنولوجيا (وإن كان في ذلك قدر كبير من التعميم).

27. وترد في برنامج الويبو للنفاذ إلى الأبحاث من أجل التنمية والابتكار مجموعتان من البلدان مؤهلتان للنفاذ إلى المجالات العلمية والتقنية بشروط مواتية وتبين كلتاها الأوضاع والاحتياجات المختلفة في تلك البلدان، وهاتان المجموعتان هما: (1) المجموعة 1 التي تضم أقل البلدان نمواً، حيث يمكن لمكاتب البراءات ومؤسسات البحث والمؤسسات الأكاديمية التي لا تسعى للنفاذ إلى المجالات مجاناً؛ (2) والمجموعة 2، التي تضم - بنسبة من الناشرين المشاركين وفقاً لواقعهم التجاري - بلدان أخرى نامية حيث يمكن لمكاتب البراءات (فقط) النفاذ إلى المجالات بتكلفة منخفضة جداً.

(2) النفاذ إلى قواعد البيانات التجارية

28. من المزمع وضع برنامج مشابه لقواعد بيانات البراءات المتخصصة (التجارية) يُقي على مجموعات البلدان المحددة في برنامج النفاذ إلى الأبحاث من أجل التنمية والابتكار. لكن نظراً لأن عدداً من مكاتب البراءات في بلدان ليست موجودة في المجموعتين المذكورتين لا يزال يعكف على إتاحة النفاذ المناسب إلى موارد البراءات الأساسية، فمن المرتقب تكوين مجموعة ثالثة من البلدان يتاح فيها النفاذ إلى قواعد بيانات البراءات لمكاتب البراءات بمبالغ منخفضة.

(3) تحليل الثغرات في التدريب

29. يشترط مشروع تنفيذ التوصية رقم 8 إنشاء مراكز لدعم الابتكار والتكنولوجيا في البلدان النامية. وفي سياق هذا العنصر الخاص بتكوين الكفاءات في المشروع، يُدرَّب موظفو تلك المراكز على مساعدة المؤسسات والمستخدمين المحليين على النفاذ إلى قواعد بيانات التكنولوجيا والبحث فيها. وعليه، فإن التدريب عنصر هام للغاية في هذا المشروع ومن الضروري أن يقدم بشكل فعال بالتعاون مع مكاتب الملكية الفكرية الوطنية وأصحاب المصالح على الصعيد المحلي. ومن الضروري، على المنوال ذاته، تنسيق أنشطة تعميم المعلومات وإذكاء الوعي تنسيقاً فعالاً على الصعيد الوطني.

[نهاية الوثيقة]